

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والستون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات

الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

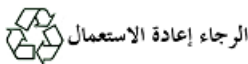
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٠/٥٧ بء والفقرة ١٨ (ن) من الولاية المعتمدة في الدوحة، ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات. ويسهم الأونكتاد أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي العمل الجاري فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتضمن هذه الوثيقة استعراضاً مقتضباً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية ذات الصلة ومساهمات الأونكتاد في ذلك خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-08982 200814 210814



* 1 4 0 8 9 8 2 *

مقدمة

- ١- أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٧٠/٥٧، الحاجة إلى "الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تمّ التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية" (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن "يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وكذلك في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك النتائج في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة" (الفقرة ٢٧(أ)).
- ٢- وقد أُتفق في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أنه ينبغي للأونكتاد أن "ينفذ ويتابع، حسب الاقتضاء، النتائج ذات الصلة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية المعنية بالتنمية" (الولاية المعتمدة في الدوحة، الفقرة ١٨(ن)).
- ٣- وتتضمن هذه الوثيقة استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد في هذا الصدد، خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

أولاً- التجارة الدولية

- ٤- تؤدّي التجارة دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتخفيف من حدّة الفقر. وقد كان هذا الدور موضع اعتراف في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، كما حظي بالاعتراف في جملة نصوص منها الولاية المعتمدة في الدوحة، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، والأهداف الإنمائية للألفية.

ألف- التقدم المحرز

- ٥- شهدت تجارة السلع العالمية نمواً بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٣^(١)، وهي نسبة قريبة من نسبة الزيادة المسجلة في عام ٢٠١٢ وقدرها ٢,٣ في المائة. وبالقيمة الدولار، زادت صادرات السلع العالمية بنسبة ٢,١ في المائة لتصل إلى ١٨,٨ تريليون دولار وزادت صادرات الخدمات التجارية العالمية بنسبة ٥,٥ في المائة لتبلغ ٤,٦ تريليونات دولار.

(١) يشير التقدير الأولي لنمو التجارة العالمية بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى متوسط الصادرات والواردات من السلع من حيث الحجم، مع تعديل هذا المتوسط مراعاة الفوارق في معدلات التضخم وأسعار الصرف بين البلدان.

٦- وفي عام ٢٠١٣، تقلص الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٠,٢ في المائة، بينما زادت الواردات في الاقتصادات النامية بنسبة ٤,٤ في المائة. وفي السنة نفسها، زادت صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة ١,٥ في المائة، بينما زادت صادرات الاقتصادات النامية بنسبة ٣,٣ في المائة.

باء- مساهمات الأونكتاد

٧- يدعم الأونكتاد مشاركة البلدان الأعضاء فيه، وبخاصة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأقل البلدان نمواً، لمساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي. وترد في هذا الفرع من التقرير تفاصيل أهم الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨- وقد بحثت الدورة الستون لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، وأسهمت المناقشات التي جرت في تلك الدورة ونتائجها في بناء توافق في الآراء في هذا المجال. وبحث المجلس أيضاً دور التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأجرى المجلس تقييماً للتقرير المرحلي الثاني بشأن مساهمات الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، أُحررت مناقشات بشأن الأنماط الجديدة للنمو العالمي، وكذلك الأنماط الجديدة للنمو من أجل التجارة والتنمية، والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والترابط واستراتيجيات التنمية في ظل العولمة، وسلاسل القيمة العالمية والتنمية.

٩- وأجرت الدورتان الخامسة والسادسة للجنة التجارة والتنمية، المعقودتان في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ومن ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، على التوالي، تقييماً للنتائج السياسية التي أفضت إليها الدورات السنوية لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن ما يلي: التجارة والخدمات والتنمية؛ والسلع الأساسية والتنمية؛ وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين؛ والنقل والتجارة والخدمات اللوجستية وتيسير التجارة؛ وتحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وناقشت الدورتان الخامسة والسادسة للجنة الاتجاهات الأخيرة في تجارة السلع والخدمات وفي النظام التجاري الدولي، فضلاً عن الاتجاهات المتصلة بطبيعة ومستوى العمالة والحد من الفقر في البلدان النامية، وكيفية تفاعل تلك الاتجاهات. وركزت المناقشات التي جرت بشأن دور التجارة الدولية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الكيفية التي تسهم بها التجارة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وتحديد مجالات السياسة العامة والتدابير التي يمكن أن تيسر وتعزز دور التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، وتحديد أفضل السبل للاستفادة من الأثر الإنمائي للتجارة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠- وقد أسهم الأونكتاد أيضاً في عمل فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المساهمات التي قدّمها الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، أنشطة سنوية تتمثل في توفير البيانات وإجراء التحليلات من أجل إعداد تقارير محدّثة عن مؤشرات تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق، ولا سيما المؤشر ٨-٦ بشأن نسبة الواردات الإجمالية للبلدان المتقدّمة (من حيث القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المسموح بدخولها معفاةً من الرسوم الجمركية، والمؤشر ٨-٧ بشأن متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدّمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان النامية. وتُدمج هذه البيانات والتحليلات في التقارير السنوية للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعدّ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، الذي عرض فيه التقييم السنوي للتقدّم العالمي المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- وأسهم الأونكتاد في عمل فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الفرقة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحسين رصد سير تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الاستفادة من التعاون بين الوكالات. وقدّم الأونكتاد مساهمات تحليلية في إعداد الفصل المتعلق بالوصول إلى الأسواق (التجارة) من تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ - الشراكة العالمية من أجل التنمية: التحدي الذي نواجهه.

١٢- وفيما يتعلق بمبادرة التجارة البيولوجية، وبناءً على النجاح الذي حققه مؤتمر التجارة البيولوجية الأول الذي عقده الأونكتاد وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، عُقد مؤتمر التجارة البيولوجية الثاني في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وركز المؤتمر على مسألة إدماج الاستراتيجيات القائمة على التنوع الإحيائي في أنشطة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، فضلاً عن إدماج أنشطة التجارة البيولوجية في إطار تدابير محددة الأهداف مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وهذه تشمل المحافظة على الغابات وإدارتها على نحو مستدام وتحسين مخزونات الكربون في الغابات.

١٣- وقدم الأونكتاد مساهمةً موضوعية في المداولات التي جرت بشأن التجارة وقضايا السياسة العامة في مختلف المؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها المؤتمرات التالية:

(أ) الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وهو الحوار الذي جرى في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛

(ب) اجتماع ما بين الدورات لشبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وهو الاجتماع الذي عُقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(ج) المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد شارك الأونكتاد في هذا المؤتمر على مستوى الأمين العام.

١٤- وشارك الأونكتاد مشاركة نشطة في جميع الاجتماعات التي تتصل بمسائل المعونة من أجل التجارة والتي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما فيها اجتماعات لجنتها المعنية بالتجارة، واجتماعات منظمة التجارة العالمية، بما فيها اجتماعات الفريق الاستشاري لمديرها العام المعني بمسألة المعونة من أجل التجارة. وأعد الأونكتاد مذكرة بشأن قضايا المعونة من أجل التجارة لصالح أقل البلدان نمواً. وأسهم الأونكتاد أيضاً في إعداد برنامج العمل المتعلق بالمعونة من أجل التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية.

١٥- والأونكتاد شريك رئيسي لأمانة الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ، حيث يساعد في تنفيذ الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية. وقد عمل الأونكتاد مع الأمانة في عام ٢٠١٣ في عدّة مجالات، ولا سيما ما يلي: تنسيق دراستين بشأن التغليف العادي لمنتجات التبغ وتوسيمها؛ وإنجاز دراسة بشأن سلسلة قيمة التبغ وخيارات البدائل المتاحة؛ ودعم بعثات الأمانة لتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات، وهي البعثات التي أوفدت إلى الهند، للمنطقة الآسيوية، وإلى بيرو، لمنطقة أمريكا اللاتينية؛ والمشاركة في اجتماعات الأمانة؛ وتقاسم خبرات الأونكتاد ووجهات نظره في المجالات ذات الصلة.

ثانياً - السلع الأساسية

١٦- تبرز قضايا السلع الأساسية في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة. وقد شدّدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على "الحاجة إلى معالجة مسألة ضعف وتقلب أسعار السلع الأساسية، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لإعادة هيكلة قطاعات سلعها الأساسية وتنويعها وتعزيز قدرتها التنافسية" (الفقرة ٣٣). وقد اتفق المشاركون في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في عام ٢٠٠٢ على أن "ثمة حاجة أيضاً للمساعدة المتعددة الأطراف من أجل التخفيف من عواقب تقلص عوائد صادرات البلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية" (توافق آراء مونتيري، الفقرة ٣٧).

١٧- وقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة بأن استئصال شأفة الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، هي أمور ترتبط

ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة ٤). وأعادت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٠/٦١ بشأن السلع الأساسية، تأكيد "أهمية تعظيم مساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة" (الفقرة ١).

١٨ - وقد انبثقت عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ولاية جامعة يقوم عليها عمل أمانة الأونكتاد في مجالات السلع الأساسية والتجارة والتنمية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩١). وتدعو الولاية المعتمدة في الدوحة صانعي السياسات إلى تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة على المستويات كافة لمعالجة آثار تقلب أسعار السلع الأساسية على الفئات الضعيفة، وتشير إلى أهمية دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة، بما فيها الاستراتيجيات التي تعزز إضافة القيمة والتنوع الاقتصادي (الفقرة ٢٧).

ألف - التقدّم المحرز

١٩ - أظهرت أسعار السلع الأساسية وجود اتجاهات متباينة خلال عام ٢٠١٣، مع اعتدال في مستويات الأسعار بصورة عامة. وسجلت أسعار الأغذية انخفاضاً تدريجياً نظراً لأن غلة حصاد المحاصيل الرئيسية كانت أفضل من المتوقع. وأفضى تدي مستوى الطلب وارتفاع مستوى العرض وحجم المخزونات إلى تراجع أسعار المعادن الحسيسة. وشهدت أسعار النفط تذبذبات كبيرة خلال تلك السنة نتيجة لاعتبارات جيوسياسية مختلفة. ومن المتوقع أن تحافظ الأسعار الدولية للسلع الأساسية في عام ٢٠١٤ على مستوياتها العالية، ولكنها ستعرض لضغط هبوطي ولقدر كبير من التفاوت فيما بين مختلف السلع الأساسية.

باء - مساهمات الأونكتاد

٢٠ - نفذ الأونكتاد طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تحليلات السياسات العامة، وعقد اجتماعات حكومية دولية، وتقديم الدعم التقني من أجل مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على التصدي لتحدّي السلع الأساسية، بما في ذلك تحسين قدراتها الإنتاجية وتمكينها من الاستفادة من المكاسب الناشئة عن إنتاج السلع الأساسية وتجارها.

٢١ - وقد ناقشت الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، المعقودة في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، التطورات الحديثة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية وخيارات السياسة العامة المتاحة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة القائمين على السلع الأساسية. وشملت السياسات الرئيسية الموصى بها تقوية الروابط بين قطاع السلع الأساسية وغيره من قطاعات الاقتصادات الوطنية، وتعزيز الأمن

الغذائي عن طريق انتهاج سياسات تجارية ملائمة، والتكامل الإقليمي ودعم المنتجين المحليين، وتشجيع تنويع مصادر الطاقة، واستخدام الموارد الطبيعية لمكافحة تفشي البطالة على نطاق واسع.

٢٢- وبحث المنتدى العالمي الخامس للسلع الأساسية، الذي عُقد في ٧ و٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قضايا سلاسل القيمة العالمية، والشفافية، والتنمية القائمة على السلع الأساسية. وأكد المنتدى، في المقام الأول، أن سلاسل القيمة العالمية لا تزال تمثل موضوعاً من المواضيع المطروحة في المجال الإنمائي وأن البلدان النامية تحتاج للحصول على فوائد أكثر استدامة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وناقش المنتدى مسألة السمات المحتملة لعملية إصلاح لنظام الحوكمة في قطاع السلع الأساسية تؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص تحسين إيرادات السلع الأساسية وفي استثمار هذه الإيرادات الموجه نحو التنمية.

٢٣- ويتعاون الأونكتاد مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وهي آلية التعاون بين الوكالات في مجال الطاقة، من أجل المساعدة على إرساء نهج متسق إزاء نظام للطاقة المستدامة، خصوصاً في البلدان النامية. وقد نظم الأونكتاد في النيجر المؤتمر السادس عشر للتجارة والتمويل في قطاعات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، الذي عُقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وحضره ٥٠٠ مندوب من ٣٤ بلداً. وركزت المناقشات التي جرت في المؤتمر على كيفية إدارة المكاسب الطارئة الناشئة عن إنتاج وتجارة منتجات البترول والتعدين وإدارة شفافة وخاضعة للمساءلة، فضلاً عن التدابير اللازمة من أجل تقاسم الإيرادات على نحو أكثر إنصافاً.

٢٤- وتشمل المنشورات التي صدرت في عام ٢٠١٤ الطبعة الخامسة من المنشور المعنون "لمحة عن السلع الأساسية" (*Commodities at a Glance*) الذي يركز على عناصر موارد الأرض النادرة. ويركز المنشور المعنون *تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام ٢٠١٤*، الذي سيصدر قريباً، على القضايا الرئيسية التي يواجهها صغار المزارعين في إنتاج الأغذية الزراعية والسلع الأساسية، فضلاً عن مسألة التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويتزامن صدور هذا التقرير مع حلول مناسبة السنة الدولية للزراعة الأسرية التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٢٥- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، يقوم الأونكتاد بصورة منتظمة بتحديث بوابته الإلكترونية التي تتضمن معلومات عن تجارة وأسواق السلع الأساسية (<http://www.unctad.info/en/Infocomm/>)، وتُبذل جهود متواصلة لتوسيع نطاق نشرات الملخصات المتصلة بالسلع الأساسية، التي تُعد باللغة الفرنسية في البداية، بإعداد نسخ باللغتين الإنكليزية والإسبانية.

ثالثاً - الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٦- شدد توافق الآراء الذي تمّ التوصل إليه في مونتييري على الدور الحيوي الذي تؤديه تدفّقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تشير خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠٠٢ إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧- ويؤكد قرار الجمعية ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قرار رؤساء الدول والحكومات "تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل دعم أنشطتها الإنمائية وزيادة الفوائد التي يمكن أن تحققها من خلال هذا الاستثمار" (الفقرة ٢٥). ويشير القرار إلى مجالات السياسة العامة ذات الصلة مثل الدور الحيوي للقطاع الخاص (الفقرة ٢٣ هـ)) ويتضمّن التزامات في مجالات سياساتية أخرى ذات صلة مثل الحكم الرشيد، والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤ أ))، ومسؤولية الشركات ومساءلتها (الفقرة ٢٤ ج)).

٢٨- وفي عام ٢٠٠٨، أقر مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري بدور الاستثمار الأجنبي المباشر كمكمل حيوي "لجهود التنمية الوطنية والدولية" (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الفقرة ٢٣). وفي عام ٢٠١١، أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أن "وجود قطاع خاص دينامي وكفؤ ومسؤول اجتماعياً، وبخاصة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وإطار قانوني مناسب، تُعدّ أموراً بالغة الأهمية في تعزيز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، والاستثمار، والمنافسة، والابتكار، والتنوع الاقتصادي" (الفقرة ٨ ب)). وأخيراً، دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة إلى تهيئة "بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن مواصلة وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة في مجالات ... نقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً، والابتكار، وريادة الأعمال، وبناء القدرات، والشفافية والمساءلة" (الفقرة ١٩).

ألف - التقدّم المحرز

٢٩- في أعقاب انخفاض سُجّل في عام ٢٠١٢، زادت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١,٤٥ تريليون دولار، وهو ما يقارب التقديرات التي أجراها الأونكتاد. وحافظت الاقتصادات النامية على حصتها المهيمنة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث شكّلت هذه الحصة ما نسبته ٥٤ في المائة من التدفّقات العالمية، بينما اجتذبت الاقتصادات المتقدّمة ما نسبته ٣٩ في المائة. وعلى المستوى

الإقليمي، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع المناطق الرئيسية، رغم أن الاقتصادات الضعيفة هيكلية سجلت نتائج متفاوتة. وقد أصبحت البلدان النامية في آسيا تمثل الآن أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٠- كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سجلت أيضاً مستوى قياسياً قدره ٥٥٣ مليار دولار، أو ما نسبته ٣٩ في المائة من التدفقات العالمية إلى الخارج، مقارنةً بنسبة ١٢ في المائة فقط في بداية العقد الأول من هذا القرن. ومن سمات الاستثمار الأجنبي للشركات عبر الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما يتمثل في شرائها لشركات منتسبة لشركات البلدان المتقدمة في الجنوب، وهي مشتريات بلغت نسبتها ٥٠ في المائة من مجموع مشترياتها في هذه المنطقة في عام ٢٠١٣. وظلت التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة دون تغيير، إذ بلغت نسبتها ٥٥ في المائة من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧ وقدره ٨٥٧ مليار دولار.

٣١- وتبدو الآفاق إيجابية على المدين القصير والمتوسط. ويتوقع الأونكتاد أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، وإلى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، و١,٨ تريليون في عام ٢٠١٦.

٣٢- وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد سياسات الاستثمار، ارتفعت نسبة سياسات الاستثمار الوطنية التنظيمية أو التقييدية إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٣، رغم أن غالبية التدابير المتخذة تظل موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره. وثمة تباين في مجال وضع قواعد الاستثمار على المستوى الدولي؛ فمن جهة، توجد المفاوضات الخاصة بالاتفاقات الإقليمية الضخمة التي قد تترتب عليها آثار تنظيمية بالنسبة لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية، بينما يحدث من جهة ثانية خروج من هذا النظام، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى التطورات في مجال التحكيم في قضايا الاستثمار.

٣٣- ومع ذلك، زاد عدد معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٣ بعد انخفاضه على مدى عدة سنوات. وقد أفضت الهواجس المتعلقة بسير عمل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتأثيره في التنمية المستدامة إلى ظهور دعوات متزايدة لإصلاح النظام، بما في ذلك عمليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

باء- مساهمات الأونكتاد

٣٤- ناقشت الدورة السادسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المعقودة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، مسألة تشجيع ريادة الأعمال لبناء القدرات الإنتاجية وأهمية السياسات لدعم ريادة الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويدخل في صلب هذه المسألة التحدي المتمثل

في توظيف الشباب، وبالتالي فقد ركز الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة على تطوير ريادة الأعمال، وعلى وجه التحديد خلق فرص العمل للشباب. وعلى ضوء حالة بطالة الشباب على نطاق العالم والمساهمات المحتملة لرواد الأعمال من الشباب في خلق فرص العمل وتحقيق نمو شامل، ثمة حاجة ملحة لإطار سياساتي لريادة الأعمال في صفوف الشباب. وفي هذا الصدد، يتعاون الأونكتاد مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٧ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، كما أنه يعمل في إطار شراكة مع منظمات حكومية دولية، مثل منظمة الكومنولث، من أجل تعزيز ريادة الأعمال في صفوف الشباب.

٣٥- وقد واصل الأونكتاد عمله بشأن تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، خصوصاً في سياق المناقشات والمفاوضات المتعلقة بوضع إطار عمل يخلف الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦- ويركز تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ على خطة عمل للاستثمار في التنمية المستدامة وعلى كيفية معالجة بعض قضايا التنفيذ التي ستنشأ في أعقاب صياغة جدول الأعمال الإنمائي العالمي الجديد. ويبحث التقرير احتياجات البلدان النامية للاستثمار في عدد من قطاعات التنمية المستدامة ذات الصلة، مثل التكيف مع تغيّر المناخ، والأمن الغذائي، البنية التحتية، والصحة والتعليم. ويحلل التقرير مسألة فجوة التمويل الحالية والمقبلة على مدى الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص أن يسهم في سدّ هذه الفجوة. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير بالبحث أحدث البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتتبع مسار الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي من قبل الشركات عبر الوطنية. وأخيراً، يقترح التقرير خطة عمل للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة تتضمن طائفة من خيارات السياسة العامة ومجموعة مركزة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تنشيط الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة.

٣٧- وواصل الأونكتاد، طوال عام ٢٠١٣، إصدار منشوره الفصلي المعنون "رصد اتجاهات الاستثمار العالمي" (*Global Investment Trends Monitor*) الذي يتضمن تقييمات دورية لاتجاهات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، إلى جانب المنشور الذي يصدر دورياً بعنوان "رصد سياسات الاستثمار" (*Investment Policy Monitor*) الذي يتناول سياسات الاستثمار الوطنية والدولية.

٣٨- ويشدد توافق آراء مونتيري على أنه من أجل اجتذاب وتعزيز تدفقات رأس المال الإنتاجي الواردة، تحتاج البلدان إلى هئية مناخات استثمار شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وفي هذا السياق، ثمة أهمية خاصة لبرامج عمل الأونكتاد بشأن توفير المعلومات وإجراء البحوث في مجال الاستثمار العالمي، فضلاً عما يقدمه من مساعدة في تدعيم القدرات والمؤسسات المحلية. ويساعد الأونكتاد البلدان على جمع واستخدام بيانات الاستثمار من أجل تصميم وتنفيذ سياسات أفضل وذلك عن طريق التدريب وبناء القدرات بشأن تجميع

المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنها. ويقدم الأونكتاد، من خلال ما يوظف به من أنشطة بشأن تيسير الاستثمار، بما في ذلك إدخال تحسينات على بيئات الأعمال المحلية، مساهمة رئيسية في تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الدولي من أجل التنمية المستدامة.

٣٩- ومنذ عام ٢٠١٣، ما فتئ الأونكتاد يساعد البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار ترتيب تعاون تقني متعدد السنوات، كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين فرص الاستثمار لصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وقد ركزت جهود تشجيع الاستثمار التي بُذلت في عام ٢٠١٤ على الاستثمار الأخضر من خلال استحداث موقع على الإنترنت للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر، ونشر دليل لوكالات تشجيع الاستثمار بشأن الترويج للاستثمار "المنخفض الكربون" وتوفير التدريب لمسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار فيما يتعلق بأفضل الممارسات والتقنيات لاجتذاب الاستثمار في مشاريع الأعمال الخضراء. وعلاوة على ذلك، فإن النشرة الإلكترونية المعنونة "Smart Promotion Network eFlash" التي تُرسل دورياً إلى الأعضاء المسجلين في القائمة البريدية لشبكة الاستثمار العالمي، وسلسلة المنشورات المعنونة "Investment Promotion Agencies Observer" قد ظلت تقدم معلومات محدثة عن القضايا الراهنة فيما يتصل بوكالات تشجيع الاستثمار.

٤٠- وتهدف عمليات استعراض سياسات الاستثمار وما يتصل بها من أنشطة متابعة إلى تعظيم الفوائد المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المعنية عن طريق تحسين الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية لأطرها الاستثمارية. وقد أنجز الأونكتاد حتى الآن ٣٦ استعراضاً من هذه الاستعراضات، نصفها لأقل البلدان نمواً، ويجري العمل حالياً على إنجاز هذه الاستعراضات في أربعة بلدان أخرى. وقد استُخدم في أحدث هذه الاستعراضات إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وهو وثيقة حيوية تتضمن تحليلاً لسياسات الاستثمار الوطنية والدولية وتركز على أبعادها المتصلة بالتنمية المستدامة - بوصفها الأداة التشخيصية الرئيسية، وسوف يُواصل استخدام هذا الإطار في جميع عمليات استعراض سياسات الاستثمار التي ستجرى مستقبلاً.

٤١- وواصل الأونكتاد أيضاً عمله المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تعزيز الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة. وقد قُدمت بحوث وتحليلات للسياسات من خلال مشروع تخطيط اتفاقات الاستثمار الدولية، ووردت هذه البحوث والتحليلات أيضاً في عدّة منشورات، بما في ذلك مذكرات القضايا المتعلقة بهذه الاتفاقات والتقارير المشتركة للأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدابير الاستثمار الخاصة بمجموعة العشرين. ويحتفظ الأونكتاد أيضاً بقواعد بيانات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية ومنازعات الاستثمار، وهو يواصل تنظيم دورات تدريبية على المستويين الإقليمي والوطني، فضلاً عن

تقديم مساعدة تقنية مخصصة مثل تنظيم الخدمات الاستشارية بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاقات استثمار دولية محددة.

٤٢- ويتفاعل الأونكتاد باستمرار مع شبكة تضم أكثر من ١ ٥٠٠ خبير على نطاق العالم بشأن قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي أعقاب إطلاق إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، استهل الأونكتاد برامج جديدة لتقديم المساعدة التقنية تستند إلى هذه الأداة. وبالإضافة إلى استخدام هذه الأداة في عمليات استعراض سياسات الاستثمار، استخدم الأونكتاد أيضاً هذا الإطار في إعداد ما يقدمه من مشورة سياساتية، كما حدث مثلاً في صياغة مشروع المساعدة والتعليقات التي قُدمت لستة بلدان ومنظمة إقليمية واحدة وكذلك في سياق دورات تدريبية عُقدت "وجهاً لوجه" بشأن التفاوض في مجال الاستثمار.

٤٣- ويبحث توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري على بذل جهود خاصة في مجالات ذات أولوية مثل حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة، سواء لتحسين بيئات الاستثمار المحلية أو لتعزيز الاستقرار المالي العالمي، وهو ما عبرت عنه أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، عُقدت في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الدورة الثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وحضر الدورة أكثر من ٣٣٠ خبيراً من ٩٠ بلداً. وبحث الفريق دور الترتيبات التنظيمية والمؤسسية للتطبيق والإنفاذ المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ من قبل الشركات. وطوال عام ٢٠١٣، قدم الأونكتاد مساعدةً تقنيةً إلى البلدان بشأن الإبلاغ من قبل الشركات مستخدماً كأساس لذلك أداة التطوير المحاسبي التي استحدثتها في عام ٢٠١٢. كما حظيت تقوية معايير الإبلاغ وعمليات الإفصاح عن البيانات من قبل الشركات بمزيد من الدعم عن طريق مبادرة البورصات المستدامة، وهي مبادرة يجري تنفيذها وتشمل الآن تسع بورصات تمثل ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ شركة من الشركات المدرجة في البورصات.

٤٤- ويشير توافق آراء مونتيري إلى أنه من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، من الأهمية بمكان وجود قطاع أعمال يتميز بالدينامية والكفاءة. وفي هذا السياق، عزز الأونكتاد ما يقدمه من مساعدة تقنية لأغراض ريادة الأعمال وتطوير المشاريع المحلية، بوسائل منها برنامج تنظيم المشاريع ("برنامج إميريتيك") الذي تم في إطاره تدريب أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ من رواد الأعمال منذ إنطلاقه في عام ١٩٨٨، وهو يُنفذ الآن في ٣٥ بلداً، مع وجود طلبات إضافية مقدمة من ٢٠ بلداً لم يبت فيها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد تدعيم برنامجه الخاص بروابط الأعمال التجارية، وهو مبادرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة تُحوّل الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة - المحلية أو الأجنبية - إلى علاقات أعمال مستدامة. وفي عام ٢٠١٣، استفادت ستة بلدان من هذا البرنامج، من بينها أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً.

رابعاً - اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٤٥ - بناءً على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تشير الولاية المعتمدة في الدوحة إلى الدور المهم لسياسات الاقتصاد الكلي الفعّالة واستراتيجيات التنمية في منع الأزمات والتعافي منها. وتشير تلك الولاية أيضاً إلى التكامل الإقليمي والتعاون الدولي كوسيلتين لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، والحد من التأثير بالصددمات الخارجية، وتحسين نظام الحوكمة العالمي.

٤٦ - وتعيد الولاية المعتمدة في الدوحة تأكيد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وتسليط الضوء على أهمية تعبئة جميع مصادر التمويل واستخدامها الفعّال من أجل التنمية. وبصفة خاصة، تشير تلك الولاية إلى دور التمويل في دعم الاقتصاد الحقيقي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم وشامل ومنصف وتنمية مستدامة، وتبين أن جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية، يمكن أن تتكبد تكاليف سياسية واجتماعية واقتصادية باهظة نتيجة للصددمات المالية.

ألف - التقدم المحرز

٤٧ - على الرغم من بعض التحسن الذي سُجل في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه صعوبة في إيجاد مسارٍ من النمو القوي والمستدام. وسوف تكون هناك حاجة لزيادة تنسيق السياسات على المستويين الدولي والإقليمي من أجل الانطلاق على هذا المسار. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم تفادي الوقوع في الأخطاء السياسية التي أفضت إلى اندلاع الأزمة المالية الراهنة.

٤٨ - وقد تعين على معظم الاقتصادات والأقاليم الكبرى أن تعتمد على الطلب المحلي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو. وظلت التدفقات التجارية العالمية ضعيفة، وعانى عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تزايد حدة عدم الاستقرار المالي خلال عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤. وتدل هذه الصدمة المالية مرة أخرى على تقلب الأسواق المالية العالمية وحقيقة أن البلدان النامية تتأثر بصورة منتظمة بالقرارات التي يتخذها صانعو السياسات في البلدان المتقدمة المهمة من الناحية التنظيمية. وبالنظر إلى وجود ترابط قوي فيما بين فرادى الاقتصادات من خلال الطلب الحقيقي والروابط المالية، فإن المهشاشة ومخاطر الهبوط لا تزال تطرح تحديات سياسية خطيرة.

٤٩ - ويلزم إحراز قدر كبير من التقدم في تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية. والوضع الأمثل أن يكون هذا التنسيق على المستوى العالمي، وإلا فعلى المستوى الإقليمي كحد أدنى. أما العناصر الضرورية لاعتماد استراتيجية منسقة لتحقيق نمو مستديم دولياً ومحلياً على السواء فتشمل ما يلي: نمو تعويضات العمل بالتبادل مع نمو الإنتاجية؛ ودعم القطاع العام في توفير

البنية التحتية الاجتماعية والمادية؛ وزيادة الاستثمار الخاص والعام، مع التركيز على أنشطة البحث والتطوير المتصلة بالتكنولوجيات المراعية للبيئة؛ وإعادة هندسة وتنظيم قطاعات مالية محلية تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل؛ وتحسين نظام المدفوعات والمعاملات الدولية على أساس ترتيبات مالية عالمية وإقليمية تيسر زيادة التجارة بعمولات غير عملات الاحتياطي. وعلاوةً على ذلك، ينبغي تصحيح الاختلالات قبل أن تصبح السيطرة عليها مستحيلة، مع مساهمة قوية من قبل البلدان التي تتمتع بفوائض، وتدخل مناسب من قبل الجهات المقرضة الإقليمية أو العالمية التي يلجأ إليها كملاذ أخير.

باء- مساهمات الأونكتاد

٥٠- يشير تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣ إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة تعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد العالمي. ويتطلب التكيف مع هذا التحول إدخال تغييرات أساسية على استراتيجيات النمو السائدة. ولا يمكن للاقتصاد العالمي العودة إلى النمو السابق لاندلاع الأزمة، وهو نمو بُني على أساس أنماط طلب وتمويل عالمية غير مستدامة. ويجب على البلدان المتقدمة أن تتصرف بمزيد من الحسم لمعالجة الأسباب الأساسية للأزمة، ويجب عليها أيضاً أن تتحرك بعيداً عن السياسات المالية الانكماشية حتى لا تزيد من ضعف نموها الاقتصادي البطيء أصلاً. إلا أنه من المرجح أن يظل نمو الطلب في البلدان المتقدمة ضعيفاً لفترةٍ طويلة. ويذهب التقرير إلى أنه ينبغي للاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية التي ما فتئت استراتيجياتها الإنمائية تعتمد اعتماداً مفرطاً على الصادرات أن تتحرك في اتجاه استراتيجية نمو أكثر توازناً، كما ينبغي لها إعطاء وزن أكبر للطلب المحلي والإقليمي. ويُعد نمو الأجيال وخلق فرص العمل والتحويلات الاجتماعية لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط أموراً بالغة الأهمية بالنسبة لهذه الاستراتيجية الإنمائية لأن هذه الأسر تنفق عادةً نسبة أكبر من دخلها على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبخاصة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محلياً أو إقليمياً. ويلزم أيضاً تعزيز القدرات الإنتاجية وتكييفها مع أنماط الطلب الجديدة. وهذا يتطلب توفير تمويل طويل الأجل وبممكن التعويل عليه. وأخيراً، يعتبر التقرير أنه ينبغي للبلدان أن تعتمد اعتماداً متزايداً على المصادر المحلية لهذا التمويل، مع انتهاز المصارف المركزية لسياسة ائتمانية تفضي إلى قيام المصارف التجارية والمصارف الإنمائية والمؤسسات المتخصصة بتمويل الاقتصاد الحقيقي على نحو فعال.

٥١- وقد نُشرت ملخصات سياساتية بهدف عرض نتائج البحوث بشكل موجز وبحيث يسهل الاطلاع عليها، مع التركيز على المناقشات الدائرة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي حول مواضيع مثل لوائح تنظيم حساب رأس المال، والحوكمة الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى حيز تحرك سياساتي (الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم ٢٨) والإضطرابات التي شهدتها الاقتصادات الناشئة مؤخراً (الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم ٢٩).

٥٢- وواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور نشط في تقديم الخدمات الاستشارية إلى مجموعة العشرين بشأن القضايا المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الإنمائية، مثل العمالة، والاختلالات العالمية، والحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الآثار العالمية غير المباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية في البلدان المتقدمة، وتقلب أسعار السلع الأساسية. وقد شارك الأونكتاد في اجتماعات الفريق العامل التابع لمجموعة العشرين والمعني بإطار النمو القوي والمستدام والمتوازن، حيث أسهم الأونكتاد بتقديم عدة ورقات تقنية حول قضايا الأسواق المالية العالمية، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو، فضلاً عن تقديم مذكرة تحديد للنطاق لتوجيه مناقشات الفريق العامل بشأن استراتيجيات النمو في عام ٢٠١٤، تحت رئاسة أستراليا لمجموعة العشرين.

٥٣- وبالنظر إلى عمل الأونكتاد المحدد الذي يتناول من خلاله قضايا التجارة والتنمية، إضافة إلى تشديده على مسألة الترابط، فقد طلبت عدة بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين من الأونكتاد تكراراً توجيه الاهتمام إلى مختلف القضايا وعرض وجهات نظرها على مجموعة العشرين. وقد أفضت خبرات الأونكتاد ومشورته السياساتية بشأن المسائل المالية والاقتصادية الكلية إلى تقديم مساهمات موضوعية وذات أهمية استراتيجية في عملية مجموعة العشرين، وبخاصة لصالح البلدان النامية. ويُسلم العديد من البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين بأن المنظور التجاري والإنمائي للأونكتاد يقدم رأياً ثانياً مفيداً بالإضافة إلى الآراء الرئيسية للمنظمات الدولية الأخرى.

٥٤- وقد مدد الأونكتاد مشاريع البحث وبناء القدرات التي ينفذها في غرب ووسط أفريقيا وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها في مجال إدارة الاقتصاد الكلي على نحو مواتٍ للنمو، وفضلاً عن تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي. وفي أعقاب اجتماع عُقد في أواخر عام ٢٠١٣، استضاف الأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أول حلقة دراسية لمنطقة أمريكا اللاتينية بشأن التكامل والتعاون الإقليميين في المجال المالي. وناقش كبار المسؤولين عن رسم السياسات العامة في مصارف التنمية الإقليمية، والصناديق الاحتياطية، ونظم المدفوعات وترتيبات العملات، الدور الذي يمكن للصناديق الاحتياطية أن تؤديه في حماية أعضاء هذه الصناديق من الصدمات التي تتعرض لها موازين المدفوعات، والكيفية التي تؤدي بها نظم المدفوعات الابتكارية إلى خفض تكاليف المعاملات والحد من التعرض لتقلب أسعار الصرف.

٥٥- وقد أجرت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، المعقودة في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، تقييماً لمساهمة الأشكال الفعالة للتعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطورها في مجال التجارة والتنمية.

خامساً - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال

٥٦ - اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة لمجتمع معلومات محوره الناس وشامل للجميع وإثمائي المنحى. واعتمدت القمة أربع وثائق ختامية تسعى لترجمة هذه الرؤية إلى أهداف وغايات محددة تُحقق بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب ١١ مسار عمل، ومواضيع رئيسية. وعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الأونكتاد، من خلال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ليكون بمثابة جهة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الأونكتاد بدور الميسر المشارك لمسار العمل المتصل بالأعمال التجارية الإلكترونية، ويسهم في قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف القمة في إطار "الشراكة من أجل قياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية".

ألف - التقدم المحرز

٥٧ - تواصل نمو عرض تكنولوجيات المعلومات والاتصال والطلب عليها. فعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد الاشتراكات في الهواتف الخليوية - النقالة أكثر من ٦,٨ مليارات. إلا أن الكثير من المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية لا تزال غير مشمولة بشبكات الهواتف النقالة، ولا يستطيع الكثير من المواطنين تحمل تكاليف هذه الهواتف. كما أن استخدام شبكة الإنترنت لا يزال يتوسع، حيث يبلغ عدد مستخدميها على نطاق العالم أكثر من ٢,٧ مليار شخص. وتوفر لدى نسبة متزايدة من مستخدمي الإنترنت إمكانية الوصول إلى شبكات وخدمات النطاق العريض العالية السرعة، ولكن إمكانية الوصول هذه غير متاحة ولا ميسورة الكلفة في مناطق واسعة من البلدان النامية. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في اتجاه تضييق الفجوة الرقمية، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان قدرة البلدان النامية على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، مع استمرار تطبيقاتها وخدماتها في التطور.

باء - مساهمات الأونكتاد

٥٨ - واصلت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية رصد سير تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأعدت التقرير السنوي المقابل الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة.

٥٩ - وكجزء من أنشطة المتابعة السنوية، نُظِم أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، اجتماع مائدة مستديرة وزارية بشأن استعراض

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وحلقة نقاش بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. واستعرضت اللجنة الاتجاهات الناشئة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والقضايا الرئيسية التي تؤثر في الوصول إليها في البلدان النامية، بما في ذلك الدور الأساسي للتنمية الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة، والقدرة على تحمل التكاليف، ونماذج التمويل، والاستفادة من القدرات الكامنة لشباب العالم في إحداث التغيير التحويلي.

٦٠- ولاحظت اللجنة أن توسع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان النامية يتيح فرصاً لسد الفجوة الرقمية وتعزيز الابتكار، ولكنه يكشف أيضاً عن وجود فجوات كبرى في قدرة البلدان النامية على تحديد مسارات جديدة للحاق بالركب التكنولوجي واستحداث صناعات جديدة تضيف إلى النمو الاقتصادي العالمي.

٦١- وعقب تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أيار/مايو ٢٠١٣، شارك الأونكتاد مشاركة نشطة في المشاورات المفتوحة التي أفضت إلى تنظيم الحدث الرفيع المستوى بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها، وهو الحدث الذي تولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات واشترك في تنظيمه كل من الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وخلال هذا الحدث، نظم الأونكتاد عدة جلسات رفيعة المستوى وجلسات مواضيعية تتصل بالأعمال التجارية الإلكترونية، وقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها.

٦٢- وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٩/٢٠١٣، اللجنة بإجراء استعراض للتقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتبعاً لذلك، استهلّت اللجنة، بالإضافة إلى متابعتها السنوية لنتائج القمة، أنشطة خاصة باستعراض فترة السنوات العشر. وجرت خلال الدورة السابعة عشرة للجنة مناقشة موضوعية بشأن هذا الاستعراض. وبدأ تجميع الإسهامات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة من خلال استبيان أُدرج على الموقع الشبكي للجنة وعملية مشاورة جرت "وجهاً لوجه" خلال الحدث الرفيع المستوى بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها. وسيكون تقرير بشأن استعراض مدة السنوات العشر موضع نظر اللجنة أثناء مواصلة مداولاتها حول هذا الموضوع في حلقة النقاش التالية الفاصلة بين الدورات وكذلك في الدورة الثامنة عشرة للجنة. وسيكون الاستعراض الذي ستجريه اللجنة بمثابة مساهمة في الاستعراض العام الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٦٣- ونظّم الأونكتاد، بصفته أمانة اللجنة، أربعة اجتماعات لفريق اللجنة العامل المعني بتعزيز التعاون، وهو الفريق الذي أنشأته الجمعية العامة بمقتضى قرارها ١٩٥/٦٧ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. وقررت اللجنة أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تواصل أمانة اللجنة الاضطلاع بجوانب معينة من العمل الذي استهله الفريق العامل.

٦٤- وتضمن تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٣ تقييماً لما يترتب على تزايد أهمية الحوسبة السحابية من آثار في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن استخدام الحوسبة السحابية لا يزال محدوداً في معظم البلدان النامية، فإن التقرير يتخذ موقفاً استشرافياً ويبين التكاليف والفوائد المحتملة التي ينطوي عليها، في حالة البلدان النامية، الاعتماد على خدمات الحوسبة السحابية. ويوثق منشور استعراض مواءمة تشريعات التجارة الإلكترونية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي نُشر في عام ٢٠١٣ الإنجازات التي حققتها بلدان الرابطة في مجال قوانين التجارة الإلكترونية، ويقدم مقترحات لتعجيل بعملية التكامل والمواءمة على الصعيد الإقليمي. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٤، نشر الأونكتاد دليلاً عملياً للمساعدة على صياغة سياسات أكثر فعالية لتمكين النساء رائدات الأعمال من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ونشر الأونكتاد أيضاً في نيسان/أبريل ٢٠١٤ منشوراً بعنوان إطار عمليات استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: مساعدة البلدان على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

٦٥- وواصل الأونكتاد بناء قدرات الجهات المعنية ذات الصلة، حيث ساعدها على إعداد قوانين في مجال الفضاء الإلكتروني وتيسير تعزيز المواءمة الإقليمية للتشريعات المتصلة بالفضاء الإلكتروني، وشملت المساعدة التي قدمها الأونكتاد، في عام ٢٠١٣، مشاريع في شرق أفريقيا وغربها، وفي جنوب - شرق آسيا، وفي أمريكا اللاتينية. واضطلع الأونكتاد بأنشطة مساعدة تقنية بالتعاون مع جملة جهات منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة الكومنولث للاتصالات وأماناتها الإقليمية، وشملت هذه الأنشطة التدريب وحلقات العمل وعمليات استعراض للتشريعات الوطنية.

٦٦- وواصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وذلك بالتعاون مع الشراكة من أجل قياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. وفي عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، شمل هذا الدعم تدريباً إقليمياً للعاملين في مجال الإحصاء في الصين وفي شعبة بلدان أفريقيا الناطقة بالبرتغالية وفي أمريكا اللاتينية بشأن إنتاج إحصاءات اقتصاد المعلومات والعمل المنهجي المتعلق بقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والوصول إليها بحسب نوع الجنس، فضلاً عن تجارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والخدمات القائمة على استخدام هذه التكنولوجيات.

سادساً - قوانين وسياسات المنافسة

٦٧- تسلم مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية بضرورة "ضمان ألا تؤدي الممارسات التجارية التقييدية إلى إعاقة أو منع تحقيق الفوائد التي ينبغي أن تنشأ عن إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة الدولية" (الفقرة ٣ من المنطوق). وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة السادس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية السليمة.

ألف - التقدم المحرز

٦٨- على الرغم من إحراز بعض التقدم في اعتماد قوانين وسياسات المنافسة أو إعادة صياغتها أو تحسين تنفيذها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا يزال العديد من هذه البلدان يفتقر لتشريعات حديثة تتعلق بالمنافسة أو مؤسسات ملائمة لإنفاذ هذه التشريعات على نحو فعال.

باء - مساهمات الأونكتاد

٦٩- عُقدت الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأجرى فريق الخبراء استعراضات طوعية من قبل النظراء تناولت قوانين وسياسات المنافسة في أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا.

٧٠- ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٦٣/٣٥، مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ما برح الأونكتاد يؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء نظمها المتعلقة بالمنافسة. وتشمل المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات والخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد، على المستويين الوطني والإقليمي، مساعدة البلدان على وضع أطر قانونية وتعزيز قدراتها المؤسسية على تحسين تنفيذ قوانين المنافسة، وتعزيز أنشطة الدعوة إلى المنافسة من أجل إشاعة ثقافة المنافسة وتحسين رفاه المستهلك.

٧١- وكان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية قد دعا الأونكتاد إلى عقد اجتماعين لفريق خبراء مخصصين لبحث مسألة العلاقة بين سياسة المنافسة ورفاه المستهلك. وقد عُقد اجتماع فريق الخبراء المخصص الأول المعني بحماية المستهلك يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ حيث طلب من الأمانة إعداد مشروع تقرير

يتضمن مقترحات لإجراء عملية تنقيح لـ "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك" كي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الثالثة عشرة. وتبعاً لذلك، أولى الأونكتاد في عام ٢٠١٣ اهتماماً خاصاً لإجراء مشاورات واسعة فيما يتعلق بتنقيح المبادئ التوجيهية. وقد اشتمل الجزء الأول من هذه العملية على إجراء تقييم لتنفيذ المبادئ التوجيهية من قبل الدول الأعضاء منذ التنقيح الأخير الذي خضعت له المبادئ التوجيهية في عام ١٩٩٩. أما اجتماع فريق الخبراء المخصص الثاني المعني بحماية المستهلك فقد عُقد يومي ١١ و١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي وأجرى مداولات بشأن تقرير التنفيذ الذي أعده الأونكتاد، وقُبل اقتراح يدعو إلى تشكيل أربعة أفرقة عاملة لمساعدة الأمانة في إعداد تقرير يقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفا المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك فريق عامل يُعنى بالنظر في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.

٧٣- وما زال برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية قائماً منذ ما يزيد عن عشر سنوات وقد حقق نتائج ممتازة في تعزيز الأطر القانونية والقدرات المؤسسية في مجال المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية. وتُنفذ في إطار هذا البرنامج في عام ٢٠١٣ العديد من أنشطة بناء القدرات والمؤسسات وأنشطة التدريب وتبادل المعلومات لصالح البلدان المستفيدة من البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك الأونكتاد مع وكالة حماية المستهلك (Pro Consumidor) في الجمهورية الدومينيكية، في تنظيم المنتدى الدولي الثالث لحماية المستهلك الذي عُقد في سانتو دومينغو يومي ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

٧٤- وأنشأ الأونكتاد في عام ٢٠١٠ منبر شراكة في مجال البحوث. وتهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في تطوير أفضل الممارسات في صياغة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك وإنفاذها على نحو فعال من أجل تعزيز التنمية. ويستضيف هذا المنبر حالياً ٤٥ مؤسسة تشمل معاهد بحوث وجامعات ومنظمات غير حكومية وشركات منتسبة ووكالات معنية بالمنافسة.

سابعاً- البلدان التي تواجه أوضاع خاصة

ألف- أقل البلدان نمواً

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٧٥- اعتمد برنامج العمل من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو يحدد التدابير والإجراءات السياساتية اللازمة لدعم تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً في المجالات الثمانية التالية ذات الأولوية: القدرة الإنتاجية؛ والزراعة

والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية؛ والحكم الرشيد على جميع المستويات. ويتضمن البرنامج أيضاً عدة غايات وأهداف كمية ونوعية تشمل طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويمكن لهذه الغايات والأهداف أن تكون بمثابة أدوات مفيدة لتتبع التقدم المحرز وتقييم الأداء وقياس نتائج تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المجالات ذات الأولوية.

٢- مساهمات الأونكتاد

٧٦- بحث تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو المقترن بالعمالة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تعزز النمو الذي يوفر عدداً كافياً من الوظائف الجيدة، مما يمكن البلدان من تحقيق أهدافها الأكثر إلحاحاً المتمثلة في الحد من الفقر، وتحقيق النمو والتنمية المستدامين والشاملين. ويلاحظ التقرير أن أقل البلدان نمواً تواجه تحدياً ديمغرافياً هائلاً، حيث تشير التقديرات إلى أن مجموع سكانها - قرابة ٦٠ في المائة منهم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة - سيتضاعف ليصل إلى ١,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ويُعد خلق فرص العمل أمراً بالغ الأهمية لأنه الطريق الأفضل والأكثر صوناً للكرامة للخروج من دائرة الفقر. ويعرض التقرير إطاراً سياساتياً يمثل فيه خلق فرص العمل هدفاً محورياً من أهداف السياسة الاقتصادية، يربط الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل بتنمية القدرات الإنتاجية. وأخيراً، يوصي التقرير بتنفيذ مقترحات سياساتية محددة لتحقيق نمو وتنمية يوفران الكثير من فرص العمل في أقل البلدان نمواً.

٧٧- وضمن الإطار المتكامل المعزز، يدعم الأونكتاد المرحلة التنفيذية من مراحل السياسات والاستراتيجيات المحددة في مصفوفات الإجراءات الخاصة بغامبيا والسنغال والواردة في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، وذلك بعد أن أنجز عملية تحديث الدراسة التشخيصية الخاصة بمذين البلدين. ويقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة إلى الحكومة في صياغة المشاريع في كل من بنن والسنغال. وأخيراً، يعمل الأونكتاد حالياً على إنجاز عملية تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في جيبوتي وموزامبيق، وقد شرع في عملية تحديث الدراسات التشخيصية الخاصة بإثيوبيا ومالي والنيجر.

٧٨- واضطلع الأونكتاد في أوائل عام ٢٠١٤ بأعمال تحليلية وأوفد عدة بعثات استشارية، بما في ذلك لدعم عملية الانتقال السلس للبلدان المتخرجة من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، عقدت في أنغولا وكمبوديا حلقات عمل وطنية للتدريب وبناء القدرات.

٧٩- وقد وضع الأونكتاد مؤشرات لقياس وتقييم القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، يقوم الأونكتاد بتنفيذ مشروع لبناء القدرات من أجل الارتقاء بصادرات السمك وتنويعها في خمسة من أقل البلدان نمواً، والتصدي للتحديات التي تطرحها المعايير الدولية المتعلقة بتصدير هذه المنتجات.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر ذات الصلة بالأونكتاد من استراتيجية موريشيوس لتابعة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٠- كانت استراتيجية موريشيوس بمثابة النتيجة الرئيسية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في عام ٢٠٠٥. وتُعبّر استراتيجية موريشيوس عن تشديد الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٥٩، على الحاجة إلى الانتقال السلس للبلدان المتخرجة من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد أعادت الجمعية العامة تأكيد ذلك بقوة في قرارها ٢٢١/٦٧. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٢/٦٥، الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس، وهي الوثيقة التي طلبت النظر في اعتماد تدابير محسنة وإضافية قد تلزم لمعالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية معالجة أكثر فعالية وقد كرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الطلب في قراره ٤٤/٢٠١١.

٢- مساهمات الأونكتاد

٨١- تسلط الفقرة ٩٨ من استراتيجية موريشيوس والفقرتان ١٧ (ي) و ٥٦ (ي) من الولاية المعتمدة في الدوحة الضوء على دور الأونكتاد في دعم استراتيجية موريشيوس. وقد حلل الأونكتاد أوجه الضعف الاقتصادي التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية واستخلص الدروس منها، وأكد التناقض بين الاهتمام الدولي الذي تحظى به هذه المسألة وغياب أي تدابير دولية خاصة لدعم جهود بناء القدرة على التكيف التي تبذلها هذه الدول. وقد دعم الأونكتاد باستمرار طلبات الحصول على معاملة خاصة لهذه الدول على أساس تدابير تهدف إلى معالجة أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديداً.

٨٢- وقد دعم الأونكتاد بنشاط الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحدي الانتقال السلس بعد التخرج من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، قدم الأونكتاد دعماً إلى حكومات توفالو وساموا وفانواتو وكابو فيردي وكيريباس وملديف. وبالإضافة إلى ذلك، سيجتمع الأونكتاد في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عمله المتعلق بتعزيز النقل البحري المستدام والاستفادة من ثروة المحيطات لزيادة الفرص التجارية المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم- البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر ذات الصلة بالأونكتاد من برنامج عمل الماتي: معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية

٨٣- اعتمد برنامج عمل الماتي في عام ٢٠٠٣ لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وهي احتياجات ناشئة عن موقعها الجغرافي.

٨٤- ومنذ ذلك الحين، استطاعت عدة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية التعجيل بوتيرة نموها الاقتصادي. وقد زاد متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. إلا أن معظم هذا النمو قد تحقق من خلال استغلال الموارد الطبيعية ولم يكن مرتبطاً بعمليات تحويل هيكلية. وعلاوة على ذلك، فإن الأداء الاقتصادي لفرادى البلدان النامية غير الساحلية يتفاوت تفاوتاً واسعاً، حيث كثيراً ما تتسم أسواق العمل بالركود ويكون النمو غير شامل إلى حد كبير من حيث تقوية الروابط الاقتصادية المحلية. وقد ظل مستوى تعرض العديد من البلدان النامية غير الساحلية للتأثر بالعوامل البيئية والعوامل الاقتصادية الخارجية مرتفعاً. إلا أن هناك أيضاً علامات مشجعة فيما يتعلق بإزالة الحواجز المادية وغير المادية التي تعترض مشاركة تلك البلدان في التجارة الدولية. وتشمل عناصر تيسير التجارة الواردة في الإعلان والقرارات الوزارية التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية مجموعة كبيرة من تدابير تيسير التجارة العالمية التي يمكن أن تعود بقدر كبير من الفائدة على البلدان النامية غير الساحلية.

٢- مساهمات الأونكتاد

٨٥- أسهم الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الماتي من خلال ما يضطلع به من عمل تحليلي وأنشطة في مجال المساعدة التقنية. ويشمل العمل ذو الصلة مشروعاً يتعلق بتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية وتحديث القدرات الإنتاجية. وقد أعدت أدلة استثمار، بما في ذلك أدلة على شبكة الإنترنت، لكل من بوتان وبوركينا فاسو ورواندا في عام ٢٠١٣ ولنيبال في عام ٢٠١٤.

٨٦- وقد أسهم الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض الشامل لبرنامج عمل الماتي بعد مرور عشر سنوات على اعتماده، وهو المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وذلك بسبل منها المشاركة الموضوعية في اجتماعات لطرح الأفكار، كما أسهم في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات ومختلف الأنشطة التحضيرية الإقليمية والمواضيعية. ونتيجة لذلك، انعكست في المشروع الأولي لبرنامج العمل الجديد الأفكار الرئيسية التي طرحها الأونكتاد لوضع برنامج عمل جديد، مثل الأخطار المتعلقة بتنمية القدرات الإنتاجية وزيادة التشديد على البعد الإنمائي، مع مواصلة التركيز في الوقت نفسه على قضايا النقل العابر.